المجال المفاهيمي الثالث : الاختلالات الاقتصادية

الوحدة (7): التضخم l'inflation

الكفاءات المستهدفة :

يحدد الوسائل المختلفة لمعالجة ظاهرة التضخم

المدة اللازمة : 06 ساعات

المراجع: الكتب المدرسية المقررة

مؤشرات التقويم الذاتي:

- تبين أنواع التضخم.
- تبين أسباب التضخم و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية.
- تبين وسائل معالجة التضخم.

تصميم الدرس

- تمهيد
1. تعريف التضخم
2. أنواع التضخم
3. أسباب التضخم
4. آثار التضخم
5. وسائل معالجة التضخم
6. أسئلة التقويم الذاتي
7. أجوبة التقويم الذاتي

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

تمهيد

لم يعرف أجدادنا التضخم، أما آباؤنا فاعتبروه ظاهرة استثنائية و مرضية. أما نحن فيكاد يصبح لدينا مألوفاً و عادياً.

كانت أسعار السلع ترتفع في الماضي بشكل مفاجئ ثم تستقر أما الآن فيكاد ثمن بعض السلع يرتفع كل شهر إن لم نقل كل يوم، فكلنا معنيون بالتضخم، وكلنا نتساءل عنه، فما هو التضخم ؟

أهو هبوط في القدرة الشرائية للعملة ؟ ولماذا ؟ أم هو نتيجة سوء إدارة الموارد و الثروات و الاقتصاد ؟.

أم هو نتيجة لتوسع المشروعات الصناعية و التجارية أو لمطالب العمال برفع الأجور و سياسات البنوك في منح القروض ؟. وما هي آثار التضخم على التنمية الاقتصادية ؟.

كل هذه التساؤلات سنجيب عنها في هذه الوحدة.

http://www.onefd.edu.dz

جميع الحقوق محفوظة ©

تعريف التضخم

1.1. تعريف :

من بين الاختلالات الوظيفية التي تطبع الحياة الاقتصادية الحديثة، يظهر التضخم كظاهرة اقتصادية ومالية و أيضاً كظاهرة اجتماعية لما يخلفه من نتائج على الحياة الاقتصادية والاجتماعية معاً.

إن إعطاء تعريف دقيق للتضخم صعب ، إذ ليس لكلمة تضخم معنى واحداً أو مفهوماً محدداً لدى جميع علماء الاقتصاد و هذا باختلاف المقصود منه و الزمن الذي حلّ فيه التضخم. و يمكن إعطاء تعريف للتضخم انطلاقاً من معيارين هما :

المعيار الأول : تعريف التضخم انطلاقاً من الأسباب المنشئة له:

أ ــ التعريف المبني على النظرية الكمية للنقود :

التضخم حسب هذه النظرية هو كل زيادة في << **كمية النقود المتداولة، بأكثر من زيادة الإنتاج، تؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار**>>.

و سنفصل لاحقاً هذه النظرية عند الحديث عن أسباب التضخم

ب ــ التعريف المبني على نظرية الدخل و الإنفاق :

تعرف هذه النظرية التضخم بأنه << **زيادة في معدل الإنفاق والدخل** >>. فزيادة الإنفاق النقدي و من ثم الدخل النقدي تسبب ارتفاع الأسعار. ويفترض لصلاحية هذه النظرية أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة وشاملة تفوق نسبة الزيادة في الأسعار.

جـ ــ التعريف المبني على نظرية العرض و الطلب:

ينبني هذا التعريف على العلاقة الموجودة بين العرض والطلب، فيعرف التضخم بأنه **<< زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار >>**. و من أشهر منظري هذه النظرية الاقتصادي الإنجليزي " **كينز KENZ** " حيث يقول عن التضخم **بأنه** << **زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج** >>.

المعيار الثاني : تعريف التضخم انطلاقاً من خصائص ومظاهر التضخم :

يبني أنصار هذا المعيار تعريفهم للتضخم على أساس الخاصية الأساسية أو الأثر الخاص الناجم عنه و هو ارتفاع الأسعار.

http://www.onefd.edu.dz © محفوظة

فيقول "**روبنسون** " << **التضخم هو ارتفاع غير منتظم للأسعار** >> و "**مارشال** " التضخم بأنه << يُعرف **ارتفاع في الأسعار**>>.

- **محاولة إعطاء تعريف للتضخم :**

نظراً لكون الأسس والمعايير التي وضعت تعريفاً للتضخم تلقى انتقادات شديدة فإن التعريف الأفضل هو التعريف الذي يجمع بين التعاريف السابقة، فيمكن إذن أن نعرف التضخم كما يلي :

<< هو كل زيادة في كمية النقود المتداولة يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع و الخدمات في فترة زمنية معينة يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار>>.

2.1. قياس التضخم (الأرقام القياسية) :

رأينا أن كل التعاريف المقدمة لظاهرة التضخم تشير إلى أحد النتائج البارزة التي يشعر بها الناس و هي ارتفاع الأسعار، وبواسطة هذه الأخيرة يتم قياس معدل التضخم في البلد عن طريق ما يعرف بالأرقام القياسية. فالرقم القياسي للأسعار يهدف إلى متابعة تغيرات أسعار المواد من فترة لأخرى مع أخذ فترة معينة كسنة أساس تتم مقارنة أسعار المواد في الفترات اللاحقة بالنسبة إلى أسعار نفس المواد في تلك الفترة.

هناك عدة طرق لحساب الأرقام القياسية و سنقتصر فقط على رقمين هما الرقم القياسي البسيط و الرقم القياسي التجميعي البسيط من أجل إعطاء فكرة حول قياس التضخم أو حساب معدل التضخم.

أ ــ الرقم القياسي البسيط :

إذا كان لدينا :

P_0 : سعر السلعة (س) في السنة (0) (سنة الأساس).

P_1 : سعر نفس السلعة في السنة (1) (سنة المقارنة).

فإن الرقم القياسي البسيط للسلعة (س) في سنة المقارنة (1) هو:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{سعر السلعة في سنة المقارنة}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس}} \times 100$$

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

و بالتعبير الرياضي :

$$i_{1/0} = \frac{p_1}{p_0} \times 100$$

و من أجل معرفة مقدار الزيادة أو الانخفاض في السعر أي معدل التضخم نطبق العلاقة:

معدل التضخم = الرقم القياسي لسنة المقارنة – 100

ملاحظة : تعتبر 100 قيمة الرقم القياسي في سنة الأساس.

مثال عددي :

لدينا سعر السلعة (س) كما يلي :

	سنة 1990	**سنة 2000**
السعر	20	80

إذا اعتبارنا سنة 1990 هي سنة الأساس (السنة " 0 ")، أي سنقارن السعر في سنة 2000 (السنة " 1 ") بالنسبة للسعر الذي كان سائداً في سنة 1990.

$$i_{1/0} = \frac{p_1}{p_0} \times 100$$

$$i_{2000/1990} = \frac{80}{20} \times 100$$

$$i_{2000/1990} = 400$$

معدل التضخم = 400 – 100 = 300

و هذا يعني أن سعر السلعة في سنة 2000 ارتفع بنسبة **300%** مقارنة بسنة 1990.

ب ــ الرقم القياسي التجميعي البسيط :

يحسب هذا الرقم لمجموعة من السلع ذات الطبيعة الواحدة مثل أسعار المواد الغذائية، أسعار الملابس، أسعار النقل، أسعار الوسائل العلاجية... الخ. و يحسب هذا الرقم باستخدام المتوسط الحسابي لمجموع الأرقام القياسية البسيطة لكل سلعة.

$$\text{الرقم القياسي التجميعي البسيط} = \frac{\text{رقم قياسي بسيط للسلعة(1)} + \text{رقم قياسي بسيط للسلعة(2)} + \ldots\ldots}{\text{عدد الأرقام القياسية}}$$

$$I_{1/0} = \frac{i_1 + i_2 + i_3 + i_4 + \ldots\ldots + i_n}{K}$$

$$I_{1/0} = \frac{\sum_{j=1}^{k} i_j}{K}$$

مثال عددي :

لدينا أسعار السلع التالية في سنتين مختلفتين :

1996:100

	سنة 1996	**سنة 2006**
الحليب(1L)	**20**	**25**
الخبز (وحدة)	**5**	**8,5**
البطاطا(1Kg)	**25**	**55**

نلاحظ أن سنة الأساس هي سنة 1996.

ـــ حساب الأرقام القياسية البسيطة لكل سلعة.

ـــ الحليب: $i_{06/96} = \frac{25}{20} \times 100 = 125$

ـــ الخبز: $i_{06/96} = \frac{8,5}{5} \times 100 = 170$

ـــ البطاطا: $i_{06/96} = \frac{55}{25} \times 100 = 220$

ـــ الرقم القياسي التجميعي البسيط :

$$I_{06/96} = \frac{125 + 170 + 220}{3}$$

$$I_{06/96} = 171,66$$

إذن معدل ارتفاع أسعار هذه المواد هو :

171,66 − 100 = 71,66

أي معدل التضخم هو 71,66 % .

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

جـــ الأرقام القياسية في الجزائر :

يقوم الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S) بحساب مختلف الأرقام القياسية و نشرها. وفيما يخص الأرقام القياسية لأسعار المواد الاستهلاكية فإنه يقوم بحسابها لمدينة الجزائر الكبرى فقط و ليس لكامل القطر الوطني و هذا لصعوبة متابعة أسعار المواد في كامل أسواق التراب الوطني من جهة و كذلك لأن السوق الجزائرية متجانسة، فالأسعار لا تختلف كثيراً من سوق لآخر و لهذا يتم الاقتصار على مدينة الجزائر الكبرى لسهولة إجراء التحريات فيها وتمركز عدة أسواق (أسواق الخضر و الفواكه، أسواق اللحوم، أسواق السيارات ....الخ).

الجدول التالي يمثل تطور الأرقام القياسية لأسعار المواد الاستهلاكية لمدينة الجزائر.

100 : 1982

المجموعات	النسبة من مجموع الرقم القياسي ‰	الأرقام القياسية الشهرية			التغيرات %	
		أكتوبر 1991	سبتمبر 1992	أكتوبر 1992	أكتوبر92 / سبتمبر92	أكتوبر92 / أكتوبر91
مواد غذائية و مشروبات غير كحولية	552,4	263,7	347,3	356,6	+ 2.7	+ 35.2
ألبسة و أحذية	70.6	274,4	326,5	327,9	+ 0.4	+ 19.5
سكن – تكاليف	72.5	222,6	253,5	253,5	-	+ 13.9
أثاث – ملحقات التأثيث	55.0	342,7	391,8	399,7	+ 2.0	+ 16.6
نقل – اتصالات	96.1	188,1	230,4	230,4	-	+ 22.5
الصحة – النظافة	26.5	221,8	402,8	402,8	-	+ 81.6

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

التربية – الثقافة– الترفيه	42.3	236,3	290,9	357	+ 22.7	+ 51.1
مواد أخرى(بما فيها المشروبات الكحولية)	84,6	383,4	558,7	562	+ 0.6	+46.6
المجموع	1000	266,3	347,1	355,8	+ 2.5	+ 33.6

المصدر: نشرة الديوان الوطني للإحصائيات العدد 26.

نلاحظ و نستنتج من الجدول ما يلي :

ـــ **سنة الأساس هي سنة 1982 :** و معنى هذا على سبيل المثال أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت في أكتوبر 92 بمقدار (256,6=100−356,6) 256,6% مقارنة بأسعارها في سنة 1982 أي أن السلعة التي كانت تباع بـ 100 D.A في سنة 1982 أصبحت تباع 356,6 D.A في سنة 1992

ـــ **من سبتمبر 92 إلى أكتوبر 92:** الرقم القياسي العام للأسعار (معدل التضخم الشهري) عرف ارتفاعاً بـ 2.5% .

ـــ **من أكتوبر 91 إلى أكتوبر92 :** خلال هذه الفترة معدل التضخم ارتفع بـ**33.6 %** و التضخم كان أكثر و فاق نسبة 50% في المجموعات الصحة والتربية، الترفيه، الثقافة.

أنواع التضخم

حسب مستوى ارتفاع الأسعار نميز بين ثلاثة أنواع من التضخم:

1.2. التضخم الزاحف :

يرافق هذا النوع من التضخم حركة التنمية الاقتصادية و لا يوجد خطراً فيه، على أن لا يتعدى مستوى ارتفاع الأسعار نسبة 5% في السنة.

2.2. التضخم المكشوف (المعلن) :

إذا ارتفعت الأسعار بنسبة تتعدى 5 % في السنة فإننا نكون أمام تضخم مكشوف و في هذه الحالة على الحكومة مكافحة هذا الارتفاع لكي لا يستفحل أمره.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

3.2. التضخم الجامح :

هو الارتفاع الكبير والمتسارع في المستوى العام للأسعار (عادة بأكثر من 50% في الشهر). و يعتبر هذا النوع من أخطر أنواع التضخم.

أسباب التضخم

هناك عدة تفسيرات لأسباب التضخم نجملها فيما يلي:

1.3. الزيادة في إصدار النقود (زيادة الكتلة النقدية):

يرجع سبب التضخم حسب النظرية الكمية للنقود إلى التزايد المستمر و الكبير في الكتلة النقدية دون أن يصاحبها زيادة في إنتاج السلع والخدمات. فحسب هذه النظرية فإن الزيادة في كمية النقود المتداولة في السوق أي الإصدار النقدي غير المحدود هي السبب في ظهور الظواهر التضخمية و منها ارتفاع الأسعار.

و تقوم هذه النظرية على الفرضيات التالية :

أ – كمية النقود هي العامل الهام و الفعال في التأثير على حركات الأسعار. أي أن التغيرات الطارئة الحاصلة في الأسعار إنما ترجع إلى التغيرات الحاصلة في كمية النقود.

ب – كمية النقود تتناسب طردياً مع الأسعار، أي بمعنى أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة ترتب عنها ارتفاع في مستوى الأسعار السائدة و بنفس النسبة و العكس.

جـ – تتناسب كمية النقود عكسياً مع قيمة النقود التي تمثلها فهي العامل الرئيسي و الهام في التأثير على القدرة الشرائية للوحدة النقدية. بمعنى إذا ازدادت الكمية النقدية المتداولة انخفضت القدرة الشرائية للنقود التي تمثلها.

د– الكمية النقدية تتناسب طردياً مع الطلب على السلع و الخدمات و عكسياً مع العرض.

هـ – تفترض هذه النظرية الاستخدام الكامل أو التام لعوامل الإنتاج أي بمعنى آخر عدم قدرة الاقتصاد على زيادة الإنتاج.

و – تفترض هذه النظرية أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر على الأسعار وهي:

- كمية النقود
- سرعة تداول النقود (دوران النقود)
- كمية المبادلات أو حجم المبادلات

ز– تغير كمية النقود هي العامل الفعال و الرئيسي في تغير الأسعار. بمعنى أن سرعة التداول النقدي و حجم المبادلات ثابتة و غير متحركة و ليس لها أي تأثير على حركات الأسعار.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

و لشرح هذه النظرية نستخدم معادلة التبادل أو المبادلة التالية:

- المبلغ المنفق (**dép**) من طرف أحد المشترين في أية عملية مبادلة يوافق الكميات المنتجة (**q**) مضروباً في سعرها (**p**) :

$$d é p = q . p$$

و إذا عرضنا هذه الفكرة على مستوى الاقتصاد الكلي و لمدة معينة

$$D E P = Q . P$$

حيث :

DEP : هو المبلغ الإجمالي للمدفوعات الحاصلة خلال المدة المعينة.

Q : هو مجموع الكميات المتبادلة وهي توافق الدخل الوطني المنتج خلال تلك المدة بما فيها تغيرات المخزون.

P: هو المستوى العام المتوسط للأسعار.

- المدفوعات محددة بكمية النقود الموجودة (**M**) و بسرعة تداولها (**V**) أي معامل أو معدل استعمالها. فإذا كانت المدفوعات بقيمة 300 فيمكن أن تتم بحجم نقدي مساو لـ 100 إذا كانت كل وحدة نقدية تستعمل في المتوسط 3 مرات خلال المدة المعينة أي سرعة تداول النقود هو 3. و العكس فبحجم نقدي 600 لا يمكننا إجراء مدفوعات إلا في حدود 300 إذا كانت سرعة النقود هي 0,5 أي أن نصف النقود معطلة.

$$V = \frac{D E P}{M}$$

و منه: $$D E P = M . V$$

- و عليه يمكننا كتابة معادلة التبادل أو المبادلة على الصورة التالية:

$$D E P = Q . P$$

$$D E P = M . V$$

$$M . V = Q . P$$

$$P = \frac{M . V}{Q}$$

أي:

$$\text{المستوى العام للأسعار} = \frac{\text{كمية النقود} \times \text{سرعة تداول النقود}}{\text{كمية السلع و الخدمات المتبادلة}}$$

http://w

وحسب هذه المعادلة : إذا كانت سرعة تداول النقود و الكمية المتبادلة ثابتة فإن كل تغير في كمية النقود سيؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار.

2.3. التضخم الناجم عن زيادة الطلب :

يؤدي فائض الطلب الاستهلاكي بالنسبة للعرض إلى الاختلال. وقد يحدث هذا الاختلال نتيجة التزايد المستمر للنفقات العمومية أو تزايد الإنفاق الاستهلاكي للعائلات أو تزايد الإنفاق الاستثماري للمؤسسات. وما دام العرض محدداً بالقدرة الإنتاجية للمؤسسات فإن ارتفاع الطلب قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (قانون العرض و الطلب).

3.3 التضخم الناجم عن التكاليف :

تتكون تكاليف الإنتاج أساساً من المواد الأولية و الأجور، والتزايد المستمر لهذه التكاليف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

أ ــ ارتفاع الأجور (تضخم الأجور) :

تطالب النقابات برفع أجور العمال و تهدد بالإضراب، لذلك نجد أن اغلب أصحاب المؤسسات يقبلون بذلك، هذه الزيادة في الأجور تؤدي إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض أرباح أرباب العمل فيقوم هؤلاء برفع أسعار المنتجات حفاظاً على نسب أرباحهم. عندئذ يجد العمال أن قدرتهم الشرائية تبقى على حالها أو قد تنخفض، فيطالبون من جديد برفع الأجور و هكذا دواليك. فيكون السباق بين الأجور و الأسعار مما يؤدي إلى تراكم الزيادات السعرية وانخفاض القدرة الشرائية للنقود.

ب ــ ارتفاع أسعار المواد الأولية :

إذا ارتفعت اسعار المواد الأولية يؤدي هذا إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وقد يحدث هذا عندما ترتفع اسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية فتؤثر على تكاليف الإنتاج المحلية و إذ ذاك نتكلم عن التضخم المستورد (مثل السكر و القهوة بالنسبة للجزائر أو سعر النفط بالنسبة للدولة غير المنتجة له).

4.3. الأسباب الهيكلية (البنيوية) :

استمرار و تسارع وتيرة التضخم منذ 1965 أحدث تفسيرات جديدة تعتمد على هيكل أو بنية الاقتصاد و نمط الحياة و السلوكات.

أ ــ هيكلة بعض الأسواق:

ظهور الأسواق الاحتكارية خاصة بعد لجوء الشركات إلى التكتل وإنشاء ما يعرف بـ **(الكارتل Cartel)** و **(التروست Trust)** مما سمح لها بالتحكم في الأسواق و الأسعار معاً.

ب ــ البنية الاجتماعية و الثقافية:

المجتمعات المعاصرة مجتمعات استهلاكية، فهي تنتج من أجل الاستهلاك، واستهلاكها يفتقر إلى العقلانية. كما أن الصراعات الموجودة بين التنظيمات الاجتماعية وجماعات الضغط (نقابات

العما،ل تجمعات أرباب العم،ل جمعيات المستهلكين، جمعيات حماية البيئة ...الخ) تؤدي دائماً الى التنافس فيما بينها للحصول على مكاسب أكثر وفي هذه الحالة فإن التضخم سيستمر ولا يمكن مكافحته.

آثار التضخم

الارتفاع العام و المستمر للأسعار له عدة آثار اقتصادية واجتماعية :

1.4. الآثار الاقتصادية :

أ – ارتفاع الأسعار باستمرار يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للنقود و هذا التدهور له آثار بالغة الأهمية على المداخيل. فأصحاب المداخيل الثابتة الذين يتحصلون على مداخيلهم من ملكية الأراضي و إيجارات العقار ات و المعاشات ...الخ سوف يلحق التضخم بهم ضرراً كبيراً.

ب – يؤدي التضخم إلى العجز في الميزان التجاري للدولة لأن الواردات تكون مقيمة بأكثر من الصادرات بسبب انخفاض وضعف قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع اسعار صرف العملات الأجنبية.

جـ – يؤدي التضخم إلى ارتفاع تكلفة الاستثمارات بسبب ارتفاع معدلات الفائدة و التكاليف عموماً مما ينعكس سلبياً على وتيرة التنمية الاقتصادية و إنشاء مناصب الشغل.

د – يدفع التضخم الحكومة إلى التضحية بالاستثمارات العمومية (بناء المدارس، المستشفيات، شق الطرق ...) للتقليل من النفقات العمومية لمكافحة ظاهرة التضخم.

2.4. الآثار الاجتماعية :

أ – تؤدي قلة الاستثمارات بسبب التضخم إلى تفاقم أزمة البطالة.

ب – تدهور القدرة الشرائية للمواطنين و صعوبة الحياة مما يولد المشاكل و الصراعات داخل المجتمع.

جـ – تنامي ظاهرة الإضرابات داخل المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية للمطالبة برفع الأجور.

د ــ تقليص الحكومة من نفقاتها على المشاريع العمومية بسبب الاقتصاد في النفقات يؤدي إلى تدهور الحياة العامة للمواطنين من نقص في المدارس و المستشفيات و الطرقات...الخ.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

وسائل معالجة (مكافحة) التضخم

مكافحة التضخم هو هدف كل السياسات الاقتصادية الحديثة، غير أن نتائجها ليست دوماً مضمونة. و سنحاول هنا إعطاء بعض هذه الوسائل الأساسية لمكافحة ظاهرة التضخم.

1.5. السياسة النقدية :

هي مجموع الإجراءات و التدابير المتعلقة بتنظيم عمليات الإصدار النقدي و الرقابة على الائتمان (تقديم القرض).

و من أدوات السياسة النقدية في ضبط التضخم ما يلي :

- رفع معدل (سعر) إعادة الخصم.
- رفع نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك لدى البنك المركزي.
- سياسة السوق المفتوحة : أي تدخل البنك المركزي في السوق المالي عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية.

2.5. السياسة المالية :

تعني السياسة المالية استخدام ميزانية الدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية و على رأسها التوازن و استقرار الاقتصاد الوطني. و من بين أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى القضاء على عجز الميزانية الذي يُعد أحد أسباب التضخم ما يلي :

أ ــ **الرقابة الضريبية** : و تهدف إلى زيادة إيرادات الميزانية من الضرائب و القضاء على التهرب و الغش الضريبي.

ب ــ **الرقابة على الدين العام** : أي تقوم الحكومة بامتصاص القدرة الشرائية الزائدة في الأسواق و استخدامها في تمويل الميزانية و هذا عن طريق طرح سندات حكومية أو سندات الخزينة للاكتتاب فيها من قبل الجمهور

جـ ــ **الرقابة على الانفاق العام** : أي التقليص من النفقات العمومية غير الضرورية.(الاحتفالات، المهرجانات ، الملتقيات..).

3.5. سياسة الرقابة على الأجور:

ربط الأجور بالرقم القياسي للأسعار حتى يتم التقليل من آثار التضخم خاصة على ذوي المداخيل الثابتة. كما يجب الحد من ارتفاعات الأجور و تضخمها و جعلها تتماشى مع الرفع في الإنتاجية.

4.5. سياسة الرقابة على الأسعار:

تتدخل الحكومة في جهاز الأسعار عن طريق تثبيت بعض أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية.

http://www.onefd.edu.dz © جميع الحقوق محفوظة

الخلاصة

1. تعريف التضخم :<< هو الزيادة في كمية النقود المتداولة التي يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع و الخدمات في فترة زمنية معينة مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار>>.

2. أنواع التضخم :

- **التضخم الزاحف** : هو الارتفاع الطفيف للأسعار و لا يوجد خطراً فيه، على أن لا يتعدى نسبة 5% في السنة.
- **التضخم المكشوف** :إذا ارتفعت الأسعار بنسبة تزيد على 5% فهو تضخم مكشوف يجب مكافحة.
- **التضخم الجامح** :و هو الارتفاع الفاحش في المستوى العام للأسعار ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع التضخم.

3. أسباب التضخم :

- الزيادة في إصدار النقود (زيادة الكتلة النقدية).
- زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.
- زيادة التكاليف: ارتفاع الأجور و ارتفاع أسعار المواد الأولية

- **الأسباب الهيكلية** : ظهور الأسواق الاحتكارية و ثقافة الاستهلاك والصراعات بين نقابات العمال و أرباب العمل.

4. آثار التضخم :

- **الآثار الاقتصادية :**
  - تدهور القدرة الشرائية للنقود و انخفاض قيمتها.
  - عجز الميزان التجاري و ارتفاع اسعار صرف العملات الأجنبية.
  - يؤدي التضخم إلى ارتفاع تكلفة الاستثمارات بسبب ارتفاع معدلات الفائدة و التكاليف عموماً .
  - تقليص الاستثمارات العمومية.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

الخلاصة(تابع)

ـــ الآثار الاجتماعية :

- تفاقم أزمة البطالة.
- صعوبة الحياة بسبب تدهور القدرة الشرائية للمواطنين.
- تنامي ظاهرة الإضرابات.
- تدهور الحياة العامة للمواطنين بسبب تقليص الحكومة لنفقاتها على المشاريع العمومية .

5. وسائل معالجة (مكافحة) التضخم :

ـــ السياسة النقدية :

- رفع معدل (سعر) إعادة الخصم.
- رفع نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك لدى البنك المركزي.
- سياسة السوق المفتوحة : أي تدخل البنك المركزي في السوق المالي عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية.

ـــ السياسة المالية :

- **الرقابة الضريبية :** تهدف إلى زيادة إيرادات الميزانية و القضاء على التهرب و الغش الضريبي.
- **الرقابة على الدين العام :** أي تلجأ الحكومة إلى الدين العام واستخدامه في تمويل عجز الميزانية.
- **الرقابة على الانفاق العام :** التقليص من النفقات العمومية.

ـــ سياسة الرقابة على الأجور: الحد من ارتفاعات الأجور و جعلها تتماشى مع الرفع في إنتاجية العامل.

ـــ سياسة الرقابة على الأسعار: تثبيت بعض أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

للمطالعة

التضخم في الجزائر
<< الأسباب و الحلول >>

عرفت الجزائر على غرار باقي دول العالم ظاهرة التضخم. فالجزائر في فترة السبعينات (1970-1979) ونظراً لقلة الادخار الخاص، فقد الاستثمارات الكبيرة التي كانت تقوم بها مَولت

(إنشاء المصانع) بإصدار النقود مما أدى إلى ارتفاع سافر في الكتلة النقدية من جهة و ضعف القدرة الإنتاجية من جهة أخرى. سبب آخر يتمثل في البنية الديمغرافية التي عرفت نمواً متزايداً أثر على الطلب الاستهلاكي و دفعه نحو الارتفاع، فحدث تفاوت بين الطلب والعرض لأن البلاد كانت تعاني عجزاً في الإنتاج الزراعي و الصناعي.

و في فترة الثمانينات و بداية التسعينات عرفت الجزائر معدلات تضخم مرتفعة بسبب الأزمة البترولية (1986) . فانخفاض أسعار النفط التي تعتبر أهم مورد مالي للجزائر أدى إلى انخفاض في إيرادات الدولة من العملة الصعبة و اثر هذا على الاستيراد مما أدى إلى نقص و ندرة في بعض السلع كان نتيجتها ارتفاع في الأسعار. كما أن المديونية الخارجية و التي بلغت أكثر من 40 مليار دولار أصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني خاصة بارتفاع خدمة الدين مما دفع بالجزائر إلى اللجوء في سنة 1994 إلى إعادة جدولة الديون الخارجية العمومية .

لقد أظهرت الجزائر صرامة في تطبيق برامج تحقيق الاستقرار والتصحيح الهيكلي التي بدأته عام 1994 بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

فقد حقق إجمالي الناتج المحلي نموا بلغ 3% سنويا في المتوسط من عام 1999 حتى عام 2002 وتحقق أداء مماثل في النمو من القطاع خارج المحروقات وغير الزراعي، تصدره نمو حقيقي قوي في القيمة المضافة من الصناعات التحويلية التي يقوم بها القطاع الخاص بنسبة 5% . وبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 4,1% في عام 2002. وحولت أسعار البترول الأعلى والتحكم الأشد في الطلب حالات العجز المالي في الحساب الجاري إلى فوائض كبيرة بحلول عام 2001 وانخفض التضخم من أكثر من 20% في عام 1994 إلى 1,4% في عام 2002.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

أسئلة التقويم الذاتي

S السؤال الأول :

ما هو الجواب الصحيح من بين الإجابات عن الأسئلة التالية:

1. يشعر الناس بظاهرة التضخم من خلال:

(أ) – ارتفاع الأسعار.

(ب) – زيادة الكتلة النقدية.

(جـ) – نقص في السلع و الخدمات.

(د) – كل ما سبق.

2. النظرية الكمية للنقود تفسر التضخم بـ :

(أ) – زيادة الكتلة النقدية دون أن يصاحبها زيادة في الإنتاج.

(ب) – زيادة سرعة تداول النقود تؤدي إلى التضخم.

(جـ) – زيادة الطلب على السلع و الخدمات.

(د) – كل ما سبق.

3. نظرية الدخل و الإنفاق تفسر التضخم بـ :

(أ) – زيادة الكتلة النقدية.

(ب) – زيادة الإنفاق و الدخل.

(جـ) – زيادة عرض السلع و الخدمات.

(د) – كل ما سبق.

4. نظرية العرض و الطلب تفسر التضخم بـ :

(أ) – زيادة الكتلة النقدية .

(ب) – زيادة الطلب على العرض.

(جـ) – زيادة المداخيل.

(د) – كل ما سبق.

5. يعرف مارشال التضخم بأنه :

(أ) – ارتفاع في المداخيل.

(ب) – ارتفاع في الأجور.

(جـ) – ارتفاع في الأسعار.

(د) – كل ما سبق.

http://www.onefd.edu.dz © جميع الحقوق محفوظة

6. نقيس التضخم باستخدام مؤشر :

(أ) – الأرقام القياسية.

(ب) – معدل البطالة.

(جـ) – معدل سعر الصرف.

(د) – كل ما سبق.

7. لا كل ارتفاع في الأسعار تضخماً خطيراً إذا كان :

يعد

(أ)– التضخم معلناً.

(ب)– التضخم زاحفاً.

(جـ)– التضخم جامحاً.

(د) – كل ما سبق.

8. إذا كان لدينا سعر سلعة ما في سنة(2000) هو 500^{DA} وسعرها في سنة (2006) هو 550^{DA} فإن الرقم القياسي البسيط هو : (2000:100)

(أ) – 90.

(ب) – 100.

(جـ) – 110.

(د) – كل ما سبق.

9. الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في إحدى الدول بلغ 150. فهل نسبة التضخم هي :

(أ) – 150%

(ب) – 50%

(جـ) – 100%

(د) – كل ما سبق

10. ماذا نقصد بمعدل (سرعة) تداول النقود :

(أ) – عدد المرات التي يتم فيها استخدام النقود في المبادلة.

(ب) – عدد المرات التي تدور فيها النقود من يد إلى أن تعود إليها.

(جـ) – عدد المرات التي يستخدم فيها النقد في الشراء و البيع.

(د) – كل ما سبق.

11. إذا كان لدينا حجم مبادلات بقيمة 12.000 مليار دينار و كمية النقود المتداولة 6.000 مليار دينار فإن سرعة تداول النقود هي :

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

(أ) – 2

(ب) – 1,5

(جـ) – 1

(د) – 3

12. إذا فرضنا بالنسبة للسؤال السابق أن سرعة تداول النقود هي 3 مع ثبات باقي العناصر فإن المستوى العام للأسعار هو :

(أ) – 1,5

(ب) – 1

(جـ) – 1,8

(د) – 2

S السؤال الثاني:

نص مقتبس من جريدة الخبر ليوم 2007/01/03 :

الجزائريون يستقبلون 2007 بارتفاع الأسعار

يستقبل الجزائريون سنة 2007 بارتفاع أسعار المواد الغذائية وعلى رأسها الزيت والحليب، ما من شأنه أن يؤثر مرة أخرى على القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة وأن الأجر القاعدي للجزائريين يبقى منخفضا. وهذه الارتفاعات في الأسعار سيتم أخذها بعين الاعتبار في قانون المالية.

● كشفت مؤسسة "تشين حليب كنديا" عن رفع أسعار الحليب الذي تسوقه في الجزائر إلى 55 دينارا لعلبة لتر الحليب النصف مبستر وإلى 60 دينارا لعلبة لتر الحليب الكامل والحليب المعروف بـ "سيلوات" الذي تسوقه الشركة. وأرجعت الشركة الكائن مقرها ببجاية هذا الارتفاع في الأسعار إلى انخفاض عرض حليب بودرة في الأسواق العالمية وارتفاع سعره خاصة خلال السداسي الثالث من سنة 2006 حيث مر الطن الواحد من الحليب من 1800 إلى 2540 أورو أي بزيادة 40 بالمائة. بالإضافة إلى هذا، فإن قيام الإتحاد الأوروبي بخفض الدعم الذي كان يقدّم لمنتجي الحليب وكذا تراجع قيمة الدينار مقارنة بالأورو زاد من سعر الحليب حسب ما أكدته المؤسسة في بيان لها أمس. وسبق لـ "الخبر" أن أشارت إلى أن أسعار الزيت ستعرف ارتفاعا محسوسا خلال بداية السنة، حيث سيمر سعر قارورة الزيت 5 لترات من 450 إلى 500 دينارا. وأرجع منتجو هذه المادة هذا الارتفاع الكبير في الأسعار إلى ارتفاع سعر المواد الأولية في السوق العالمية بـ 35 بالمائة، مما أثر على سعر الزيت في السوق الداخلية. كما ستعرف أسعار النقل خاصة عبر السكك الحديدية ارتفاعا كبيرا خلال سنة 2007 تبدأ من 10 بالمائة بالنسبة للمسافات الطويلة و20 بالمائة للرحلات أقل من 120 كيلومتر. وقد فسّر القائمون على المؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدة هذه الارتفاعات في الأسعار بارتفاع أسعار البنزين وكذا صيانة القطارات.

– سفيان بوعياد –

http://www.onefd.edu.dz

جميع الحقوق محفوظة ©

الأسئلة :

1. ما هي الظاهرة التي يشير إليها التقرير الصحفي.
2. قدم تفسيراً اقتصادياً لهذه الظاهرة.

السؤال الثالث :

النص التالي مأخوذاً من جريدة المساء ليوم 2007/01/04و يتعلق بتقرير أعده بنك الجزائر حول "الاتجاهات النقدية و المالية للسداسي الأول 2006".

وجاء في الوثيقة أن القروض الموجهة للاقتصاد الوطني ارتفعت في الستة أشهر الأولى من 2006 بنسبة 6 باطائة وأن أغلبها وجهت نحو القطاع الخاص ، ولاحظ التقرير أن هناك تركيزا في منح القروض من طرف بعض البنوك العمومية إلى بعض الشركات الخاصة الكبرى ووصف ذلك بـ"الظاهرة الهيكلية" لدى هذه البنوك، مع تسجيل ارتفاع في السيولة البنكية بـ150,5 مليار دينار خلال السداسي الأول 2006 حيث وصلت إلى 882,6 مليار دينار.

ودعا بنك الجزائر البنوك العمومية إلى وضع أفضل التدابير لتسيير مخاطر القروض وللرقابة الداخلية" وذلك بعد أن لوحظت نقائص في هذا المجال من طرف خبراء بنك الجزائر وكذا خبراء المكاتب الأجنبية. وإذا كانت الرقابة على القروض تفرضها المخاطر فإن التحكم في السيولة النقدية راجعة إلى العمل على تحقيق الاستقرار في التضخم الذي بلغت نسبته في جوان الماضي 1,97 باطائة مقابل 1,66 باطائة في 2005 . وأرجع التقرير الارتفاع الطفيف في التضخم إلى ارتفاع أسعار الخدمات لاسيما السكنات والنقل وكذا الاتصالات في الوقت الذي بقيت فيه أسعار المواد الغذائية معتدلة.

السؤال : حسب ما جاء في النص السابق ما هي السياسة التي ينتهجها البنك المركزي الجزائري في مجال مكافحة التضخم ؟ و هل هي ناجعة؟.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

أجوبة التقويم الذاتي

S الجواب على السؤال الأول :

رقم السؤال	الجواب الصحيح
1	(أ) (أ)
2	(ب)
3	(ب)
4	(جـ)
5	(أ)
6	(ب)
7	(جـ)
8	(ب)
9	(د)
10	(أ)
11	(جـ)
12	

S الجواب على السؤال الثاني :

1. الظاهرة التي يُشير إليها التقرير الصحفي هي ظاهرة ارتفاع الأسعار التي تميز ظاهرة التضخم.

2. التضخم كظاهرة اقتصادية تعني ارتفاع المستوى العام للأسعار ارتفاعاً كبيراً خلال فترة قصيرة. و ليس كل ارتفاع في الأسعار تضخماً فقد نكون أمام التضخم الزاحف الذي لا يشكل خطراً بل يُعد

يصاحب عادة عملية التنمية و يرى البعض أنه مفيد لها.

لكن نلاحظ أن أغلب المواد التي تأثرت أسعارها بالزيادة هي مواد مستوردة و السبب هو ارتفاع أسعارها في السوق العالمية مما ينعكس على المؤسسات المستوردة لها بارتفاع تكاليفها و تحويله في النهاية على أسعار هذه المواد في السوق الداخلية فهو إذن تضخم مستورد يجب مراقبته لكي لا يستفحل أمره و يتحول إلى تضخم جامح.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

S الجواب على السؤال الثالث :

حسب ما جاء في تقرير البنك المركزي الجزائري فإن هذا الأخير ينتهج سياسة الرقابة على القروض (الائتمان)، لأن البنوك تتمتع بسيولة كبيرة تسمح لها بمنح قروض بأكثر من قيمة الودائع التي لديها. فإذا كان على سبيل المثال لبنك ما ودائع بقيمة مليار دينار فإنه يستطيع أن يمنح قروضاً بقيمة اثنين أو ثلاثة مليارات دينار. لأن البنك يعلم أن المودعين لا يأتون كلهم في يوم واحد لسحب ودائعهم ـ. فالبنوك من خلال عملية الإقراض تساهم في إصدار النقود الخطية.

و كما نعلم فإن زيادة الكتلة النقدية دون أن يقابلها زيادة في حجم الإنتاج تؤدي إلى التضخم و ارتفاع الأسعار. و لهذا السبب يجب مراقبة البنوك في عمليات منح القروض.

فسياسة بنك الجزائر لحد الآن استطاعت أن تحقق الاستقرار في معدل التضخم حيث بلغ في جوان 2006 معدل 1,97% مقابل 1,66% في سنة 2005 أي بزيادة بلغت 0,31 بالمائة.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©